صحائف مطوية فى السياسة العربية :

هاشم الأتاسى

فى سنة ١٩٣٩ وفى عام ١٩٤٣

للأستاذ أحمد رمزى بك

إن الانقلاب الذى قام به المندوب السامى الفرنسى السيو جبريل بيو عند تعيينه مندوباً سامياً لفرنسا فى أوائل سنة ١٩٣٩ كان يرمى إلى إيقاف العمل بالمعاهدتين اللتين عقدتهما بلاده والعودة إلى النظام السابق .

وترتب على هذا إبطال الدستور فى سوريا ولبنان والعودة إلى تأكيد الاستقلال الذاتى أو الادارى الذى كان يتمتع به كل من جبل الدروز وإقليم العلويين .

وبتت فرنسا الأسباب المبررة لاتخاذ هذه الخطوة على تطرق الفساد إلى الأنظمة البرلمانية القائمة وتدهور الحكم الوطنى فى كل من البلدين وما سببه من انتشار الرشوة والتغاضى عن تنفيذ العدالة ، والاسراف فى إنفاق الأموال العامة وإضاعتها على الأقارب والمحاسيب ، ثم فيما أصاب الأقليات من ظلم واضطهاد جعل رجالها يستصرخون بممثلى فرنسا ويطلبون إغاثتهم مما هم فيه . وكانت هذه الحملات المغرضة موجهة بالذات إلى سوريا وإن كان أصاب لبنان رذاذ منها بحكم اشتراكه مع جارته فى إمضاء معاهدة تشبه أو تقارب المعاهدة التى أمضتها فرنسا مع سوريا . ولقد قام الحكم الوطنى فى سوريا على أساس دستورى سليم وخُيِّل إلى القائمين بالأمر أنه يكفى إمضاء المعاهدة ثم التصديق عليها لكف اليد الفرنسية عن التدخل فى أمرهم والسيطرة على الشئون الداخلية التى أصبحت من اختصاص الحكومة السورية وحدها ولا شأن لفرنسا فيها بعد أن سلمت السلطات إلى الرجال الذين جاءوا إلى الحكم بمقتضى قواعد الدستور الذى وضعته فرنسا أو وافقت عليه

ولم يتبادر إلى ذهن الوطنيين خطر الرجوع فى هذه الاتفاقات بعد إمضائها إذ كانوا على يقين من أن أغلبية الشعب السورى تؤازرهم وإن البلاد تؤيد بإجماع الاستقلال التام وتأكيد الحياة الدستورية .

وكان جيش الدولة المنتدبة يحتل البلاد وتخضع قوات الأمن العام وغيرها من القوات المسلحة لضباط من الفرنسيين ، وكان أعظم ما تظاهر قوة السكريين فى الأماكن المتطرفة على الحدود أو فى القاطعات التى تتمتع بإدارة ذاتية ، وكان ضباط الارتباط الفرنسيون يمثلون قوة الدولة المنتدبة الحاكمة . ولما كان أغلبهم تأتى به فرنسا من المناطق الخاضعة للحكم الحر فى مستعمراتها فى شمال أفريقيا فقد جاءوا وهم عقلية وأساليب فرنسا فى مستعمراتها ، فتمادى بعضهم فى الاستهانة بممثلى الحكم الوطنى وظن أن من اختصاصه إقامة العدالة — كما يفهمها — وإيقاف تنفيذ الأحكام وإعفاء المحظوظين من دفع الضرائب .

وهكذا برعت الحوادث على تصور قيام السلطتين معاً وأن هذه الحالة لا بد أن تؤول إلى تغلب السلطة الأجنبية المنتدبة التى يدعمها جيش الاحتلال . فهل تمجلت الحكومة الوطنية فى تعيين ممثليها فى الأماكن البعيدة اعتادت تجاهل وجود حكومة دمشق منذ قيام الانتداب ؟ وهل أحست سلفاً فى تسلم السلطات المباشرة فى القاطعات التى كانت تتمتع باستقلالها ؟ هذه أسئلة من الصعب الإجابة عنها ، ولكن الذى ظهر من أثر هذه السياسة أن رجال الحكومة المركزية تعرضوا للاهانات فى بعض الجهات خصوصاً بعد حادث اختطاف محافظ الجزيرة الوطنى فى داخل حدود القاطعة التى جاء ليحكمها وصعب على الحكومة الوطنية حمايتهم

وهكذا ضج السوريون جميعاً من تدخل سلطات الانتداب ومن سكوتها على هذه الأعمال ومن تشجيع بعض ممثليها واشتراكهم فى تدبيرها ، وألقيت فى البرلمان خطب حماسية شديدة اللهجة ولكن صداها لم يتعد الأماكن التى ألقيت فيها ، وكتبت مقالات قوية الحجة ولكن أثرها لم يتعد أعمدة الجرائد التى نشرتها

فى وسط هذه الظروف القائمة والهجمات المتتالية وجد رئيس الجمهور هاشم بك الأتاسى بين قوتين لا قبل له بأن يوفق بينهما . ولما كانت آمال الشعب السورى وحرياته أمانة فى عنقه وكان يعتقد أن التساهل مع الفرنسيين ولو مرة واحدة سيؤدى إلى سلسلة لا نهاية لها من التفريط فى حقوق الوطن ، فضل الاحتفاظ

بكرامة البلاد واستقلالها كاملين وبادر بتقديم استقالته إلى مجلس النواب الممثل للامة السورية . وسجل فى هذه الاستقالة احتجاجه على فرنسا التى بعد أن قبلت التعاون مع سوريا عادت إلى أساليبها القديمة ورجعت تطبق مجاريب جديدة تناقض الاتفاقات التى وقعها ممثلوها وتعهدوا بتنفيذها . وهكذا جاء عمل هذا دليلا على وطنيته وإخلاصه وشجاعته ، ويندران نجد الكثير من أمثال هاشم بك الأتاسى فى تاريخ الأمم الشرقية فى القرن العشرين .

ثم قامت الحرب العالمية الثانية وجاء الجنرال فيجان وغيره من قواد فرنسا ، وسادت البلاد فترة هدوء وتعرضت سوريا ولبنان كما تعرض غيرهما لما مرّ ببقية بلدان الشرق الأوسط من متاعب حتى عقدت الهدنة فازدادت هذه المتاعب الاقتصادية والتموينية ، ثم اشتبكت قوات الحلفاء مع قوات فيشى وانتهى الأمر بدخول الحلفاء وخروج فرنسا المهزومة ودخول ممثـــل فرنسا الحرة أو المقاتلة .

وقد قضى هاشم الأتاسى هذه المدة بأكملها معتكفاً بمدينة حمص لا يقوم بأى نشاط سياسى ولا يزوره أحـد . وأذكر أننى مررتُ مراراً بهذه المدينـة ولم أقس أن أترك له بطاقتى فى كل مرة ، إذ لم يكن فى هذا السجل ما يمكن المؤاخذة عليه ؛ ولكن موظفى إدارة الأمن العام الفرنسية ومن يتبعهم بالمئات من أصبح موضع ثقة الحكم الوطنى بعد ذلك ، لم يتركوا هذه الفرصة تفلت من أيديهم دون أن يبدوا عليها من خيالهم الكثير من الظنون التى ضمنوها تقاريرهم السرية ، وهى التى طالما شلّت السلطات وأفقدتها الكثير من هيبتها فى كثير من بلاد الشرق الأوسط .

لابد أن القارىء يعرف ما حدث بعد دخول الحلفاء سوريا ولبنان ، وكيف أعلن استقلال البلاد السورية ، وكيف تولى الشيخ تاج الدين الحسنى رئيساً للجمهورية ، ثم اعتراف مصر بهذا الاستقلال ، ثم ما أعقب ذلك الاعتراف من اتصالات ومفاوضات كانت ترمى إلى دعم هذا الاستقلال وجعله متمشياً مع الأغراض العالمية الكبرى التى رسمها ميثاق الأطلنطى ونادى بها كل من روزفلت وتشرشل لكسب الحرب . ولو أن الكثير من مذكرات رجال السياسة والحكم قد نشر بمختلف اللغات وأصبح متداولا بين أيدى الجمهور وفيه إشارات معينة إلى ما تم فى هذه الحقبة الدقيقة من حياة الأمم العربية والشرقية ، إلا أن موقف مصر الحاسم وأثرها الفعال وما قامت به من أعمال وما كان لوجهة نظرها وسياستها من احترام فى المحافل الدولية ، لا تزال حلقة مجهولة غير معروفة للناس ولا للمصريين خاصة . وليس فى نيتى أن أسردها فى هذه المجالة ، وإنما اكتفى بأن أقول إننى وجدت نفسى مجنداً فى هذه الناحية وعرضة لأحاديث ومفاوضات مع أصحاب الشأن من السوريين واللبنانيين ومع ممثلى فرنسا وبريطانيا وأمريكا ثم مع السلطات القائمة حينئذ فى سوريا وفى مقدمتهم المغفور له الشيخ تاج الدين الحسنى وغيره من الوزراء وأهل الرأى .

فى تلك الأثناء دارت مقابلات بمصر حضرها الجنرال كاترو وزعماء من السوريين واللبنانيين وعند نهايتها عدت إلى بيروت وكان من المفروض أن تبقى للباحثات تحت ستار الكتمان ؛ ولكنى فوجئت فى يوم من الأيام بزيارة نجل هاشم بك الأتاسى الذى نقل إلى رغبة والده فى مقابلتى مفضلاً أن يتم ذلك فى فندق معين بمدينة بعلبك . وقد تمت بهذه الزيارة فعلاً فى اليوم الذى حدده الرئيس هاشم بك الأتاسى فجاءت كأنها مقابلة عرضية فى أحد صالونات الفندق المذكور . وفى أثنائها تحادثنا عما تم فى القاهرة من اتفاق على النقط الأساسية التى تعهد الفرنسيون الأحرار بإتمامها والتى ستكفل بعودة هاشم بك الأتاسى رئيساً للجمهورية السورية ليتولى إجراء الانتخابات الجديدة . وقد أبدى هاشم بك الأتاسى لى ارتياحه لهذه الفكرة ولم يعترض عليها وتحدث .

وبعد يومين تلقيت دعوة من وزير العراق المفوض تحسين بك قدرى للغداء بفندق سوفر ، وهناك وجدت دولة رياض بك الصلح الذى كان مدعواً هو فأخذ دولته أثناء الطعام يتحدث بلباقته المعروفة وذكائه الفائق عن اهتمام الرأى العام الوطنى بالمفاوضات التى تولتها مصر وما يُرجى لها من خير وعند نهاية تناول الطعام أبلغنى أن الكتلة الوطنية بالشام ترتب الآن شئونها وتجمع شملها كحزب منظم ، وأنها قررت ألا ترتبط بشىء لا يأتى عن طريق رئيسها نخامة هاشم الأتاسى وطلب إلىّ وإلى وزير العراق المفوض أن يبلغ كل منا حكومته هذا الإجراء الذى يتفق مع مصلحة البلاد القومية والاستقلالية .

ولا أدرى لماذا مرّ بخاطرى فى تلك اللحظة الكثير من الحوادث التى قرأت عنها طويلاً ، إذ عدت بمخيلتى إلى أعوام ١٩١٠ حينما كانت البلاد العربية جزءاً من الامبراطورية العثمانية فى الأعوام التى قام خديو مصر برحلته إلى الأقطار الحجازية وما أحيطت به رحلته فى مختلف البلاد الأوربية من تأويلات ثم مجيء كتشنر إلى القاهرة ووضعه حداً لسياسة الوفاق التى رسمها غورست وما تبع ذلك من مقابلات تمت فى دار السيد البريطانى مع بعض زعماء العرب سنة ١٩١٣ ، ثم برز أمامى النزاع القائم بين وزارة الخارجية البريطانية وحكومة الهند البريطانية فى قيادة السياسة العربية وما تمخضت عنه سنة ١٩١٦ من قيام الملك حسين بن على وحروب لورنس المعروفة والمناداة بفيصل الأول ملكاً فى دمشق ؛ ثم تمثلت اتفاقات سيكس — بيكو والتفاهم الذى تم على حصص البترول العراق ومجيء وعد بلفور وإنشاء الوطن القومى الصهيونى ومفاوضات الوسطاء[1] بين فيصل الأول والدكتور وايزمان السيد الصهيونى ، واستجمعت ذكرى الليالى الطويلة التى أمضيتها فى فندق الملك داود بمدينة القدس استمع فيها إلى أحاديث رجال من البريطانيين واليهود وأنصت إلى أنصار الهاشميين وأنصار الحاج أمين الحسينى . لقد أمضيت سنتين بفلسطين تمر أمام ناظرى الحوادث والمقابلات بين مختلف الرجال الذين يضعون الخطط ويجتمعون ثم ينفضون إذ كانت توضع أسس دولة إسرائيل — على احتمالات الأخطاء التى سوف يرتكبها رجال السياسة من العرب — لقد مر كل هذا أمامى عند تناولى الطعام — ولقد نزلت من سوفر إلى بيروت وأنا غير مرتاح لمقابلتى هذه إذ كنت أشعر بأننا على أبواب مفاجئات جديدة — وفعلا تحقق هذا الشعور الذى تلبثنى أخشاه فيه ؛ إذ أطل علينا شهر مارس سنة ١٩٤٣ وهو الشهر المملوء بالحوادث التى جاءت متتابعة متلاحقة ، فبدأ الجنرال كاترو يجد فى تنفيذ ما اتفق عليه بالقاهرة فكثرت تنقلاته بين بيروت وحلب وحمص ، وكان يؤكد فى أحاديثه أنه بتنفيذ قرارات حكومة فرنسا المقاتلة الممثلة فى اللجنة الفرنسية بالجزائر ، وأن التعليمات التى لديه من شرائطها قيام معاهدة بين فرنسا ودولتى سوريا ولبنان . وكان يبدو لى من حديثى مع أغلب الزعماء الذين قابلتهم أنهم يرحبون بعودة معاهدة سنة ١٩٣٦ بل قال بعضهم إن هذه المعاهدة أوسع نطاقاً من المعاهدتين اللتين عقدتهما بريطانيا مع مصر والعراق ، وأنه لو كانت بريطانيا فى مكان فرنسا لاستفادت سوريا كثيراً من تطبيق هذه المعاهدة . كنت أقابل هذه التصريحات بالصمت المؤدى بأن صاحبه لا يهتم بهذه الناحية — ولا يود الخوض فى موضوعها بالذات .

وما دامت مفاوضات القاهرة لم تتعرض لموضوع المعاهدة لم يكن من المصلحة إثارة شيء عن ذلك ، ما بقى اسم مصر بعيداً عن هذه الدعاية القائمة . والحقيقة أن الفرنسيين أثاروا الموضوع حينما وجدوا شبه إجماع على العودة إلى إحياء المعاهدة السورية الفرنسية ، ولم يبدأ الزعماء فى التحرر من أوهامهم إلا عند ما ظهرت فى الأفق اتجاهات سياسية معينة ؛ ولكن الذى أعلمه تماماً أن هاشم بك الأتاسى كان أول من هاجم المعاهدة أمام الجنرال كاترو . وقد أبلغنى الجنرال أن هاشم بك لم يستطع شرح وجهة نظره وتقديم أدلة كافية على اقتناعه شخصياً بهذه الفكرة — ونظر إلى مبتسماً .

وقد كنت على حق فى أن موضوع المعاهدة سوف يتخذ دعاية ضد مصر ، مع أن المراجع المصرية لم تتعرض بتاتاً لمسألة عقد معاهدة جديدة بين سوريا وفرنسا أو إعادة المعاهدة السابقة . ولذلك دهشت حين سمعت شكرى بك القوتلى يصرح فى منزله « أن مفاوضات القاهرة لم تعد أساساً يصلح للسير عليه » فهل كان يقصد بذلك عودة هاشم الأتاسى لرئاسة أم موضوع المعاهدة ؟ لم يترك لى الحاضرون الوقت الكافى لقراءة ما يجول بخاطره ، فقد تدخل بسرعة سعادة الجابرى ، فاعتذر شكرى بك بأنه لم يطلع الاطلاع الكافى على تفاصيل هذه المفاوضات وأسرارها .

ولما توجهت بنظرى نحو جميل مردم بك قال إنه سيتولى تفصيلها وشرحها لشكرى بك . أما أنا فانتهزت الفرصة وأكدت أمام الحاضرين أن موضوع المعاهدة لم يكن محل بحث فى القاهرة . ولست مكلفاً بالدخول فى أى شأن يخص العلاقات بين سوريا وفرنسا من هذه الناحية . وقد استشهدت بجميل بك فأقر لى على ذلك

ولما عدت إلى بيروت علمت من المصادر المختصة أن الانجليز المحليين لا يوافقهم إبرام أى معاهدة بين الفرنسيين وسوريا ولبنان ، وأن رأيهم فيما يخص معاهدة ١٩٣٦ هو أنها تؤيد سيطرة فرنسا

(١) هؤلاء الوسطاء أسماؤهم معروفة مشتهرة .